

محلّب في مؤتمر المناخ القضائي بالإسكندرية التقاضى الإلكتروني.. ضمانة مهمة لجذب المستثمرين



التشريعات القوية تدعم الحرية الاقتصادية.. والشفافية تحمى المنافسة

أوسع من المنظومة القانونية لضمانات توفير مناخ جاذب للاستثمار، وقال أن شكل البطالة حالياً اختلفت، رغم تسليح الشباب بالمهارات والكفاءات، لأن المناخ الاستثمارى هو من يحد من فرص الحصول على عمل. وأضاف أن معايير التقاضى وأساليبها أصبحت محدّدت جذب المستثمر الذى يبادر بالسؤال عن أساليب التقاضى لذلك تطوير للمنظومة ووصولها إلى التقاضى الإلكتروني بعد بمثابة إنجاز مهم لا يجب الاستهانة به فى مواجهة القوانين والإجراءات التى تلتى عكس الاتجاه الذى نصبو إليه لتحقيق التنمية. وألح إلى أن قوة القضاء وما يملكه من تشريعات، يمنع الحرية الاقتصادية وحماية المنافسة بمعايير الشفافية، والاتجاه إلى السوق الحر بما يضمنه من قوانين وتشريعات.

والتسابعة والاصلاح الإدارى أن قانون الاستثمار الموحد سيتم إعلانه قبل المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ، حيث سيتم طرح ٣٣ مشروعاً استثمارياً تم الانتهاء من دراستها لعرضها على المستثمرين. وأضاف: مجال التنمية عمل شاق ويحتاج إلى الصبر، مشيراً إلى نجاح الحكومة فى تحقيق عدد من الإجراءات الداعمة للاستثمار، ومنها توفير الخدمات الكترونياً وتعديل عدد من المنظومات الإدارية. وأشار إلى أن تراجع معدل الاستثمار فى مصر إلى ١٣٪ من الناتج المحلى مقابل ٢٢٪ عام ٢٠٠٨، وأن معدلات البطالة بلغت ٢.٧ مليون عاطل، بنسب تتجاوز ٢٠٪ فى الفئات العمرية أقل من ٢٠ عاماً، ونحتاج لضخ مليون فرصة عمل سنوياً من خلال القطاع الخاص فقط. اعتبر الدكتور خالد حنفى وزير الترميم والتجارة الداخلية، إن المنظومة القضائية

الإسكندرية - مكتب الجمهورية : أكد المهندس إبراهيم محلّب رئيس الوزراء أن قضاء مصر الشامخ ضمانة مهمة لتوفير مناخ استثمارى جيد وجاذب للمستثمرين، وأنه يدعم جهود الدولة والمجتمع المدنى فى تنفيذ خطط التنمية الشاملة.

جاء ذلك فى كلمة رئيس الوزراء خلال افتتاح مؤتمر المناخ القضائى الداعم للاستثمار - القاها نيابة عنه المستشار محفوط صابر وزير العدل مساء أمس الأول بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالإسكندرية.. قال: الحكومة حريصة على تطوير منظومة التقاضى، وتحسين البيئة والتكنولوجيا فى الحاكم، سيبدأ تطبيقه فى المحكمة الاقتصادية بالإسكندرية قبل تعميمه على باقى الحاكم. قال الدكتور أشرف العريى وزير التخطيط



السبت ٩ من جمادى الأولى ١٤٣٦ هـ - ٢٨ فبراير (شباط) ٢٠١٥ م - ٢١ اشعير ١٧٣١ ق

وزير العدل فى افتتاح مؤتمر المناخ القضائى الداعم للاستثمار : نهضة تشريعية لتحقيق التنمية المستدامة وثورة فى الإجراءات القضائية

الإسكندرية. رامى ياسين و سماح الجمال:

التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية أخرى استعرضت الجلسة الأولى للمؤتمر، والتي أدارها الدكتور سليمان عبد المنعم أستاذ القانون الجنائي بحقوق إسكندرية، إجراءات التقاضى وضرورة تبسيطها، حيث استعرض المستشار على محمد على نائب رئيس محكمة النقض، بعض القيود الإجرائية، التي تشهدها المنازعات التجارية والاقتصادية، حيث اقترح إنشاء هيئة لفحص المنازعات لسرعة الفصل فى المنازعات على أن تكون الجلسة الأولى المخصصة للدعوة لتقديم المستندات وعرض الصلح والدفع، حتى تصبح الدعوة جاهزة للفصل والقضاء على المطالبة ومد أجل التقاضى، وتحدث البروفيسور ميجازن ميلكنيك من جامعة لفيرين الكندية، عن فكرة الأمن القضائى، وأشار إلى أهمية جودة القوانين للخروج من مأزق تعدد التفسيرات التي تعيق سرعة الفصل واستعراض المستشار أحمد إبراهيم رئيس محكمة استئناف القاهرة، تجربة محاكم البيزنس فى نيويورك، والتي تصمم الكثير من المنازعات، خاصة أن نيويورك تعد مركزاً للتجارة العالمية، مؤكداً أهمية المشاركة الفعالة فى إدارة الدعاوى القضائية واستخدام الوسائل الحديثة فى الإجراءات بصفة عامة، وطلب المستشار الدكتور أحمد شتا بضرورة اللجوء إلى التحكيم باعتباره الفطرة الإلهية، مؤكداً أن ذلك سيسهم فى حل الكثير من القضايا لتشجيع المستثمرين، وفى جلسة العمل الثانية التى أدارتها الدكتورة فتهير الأشقر، أستاذ القانون وعضو الفريق الفرنكوفونى فى الإيكان، الخاصة بكيفية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى التقاضى، وشارك فيها كل من المستشار حاتم جعفر الرئيس بالمحكمة الاقتصادية بالإسكندرية، والمستشار محمد الترساوى رئيس نيابة النقض، استعرض المهندس عادل عبد المنعم المستشار بالاتحاد الدولى للاتصالات دراسة شاملة حول إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية فى كل الإجراءات القانونية .



جانب من الجلسة الافتتاحية للمؤتمر (تصوير: أيمن برايز)

للبوك الإسلامية بنزاهة القضاء المصرى الذى لم يصل إليه الفساد، مؤكداً أن حرص الدولة على تطوير الإجراءات القضائية يعطى أملاً كبيراً للمستثمرين المشاركين فى مؤتمر شرم الشيخ، مؤكداً أهمية تحديث القوانين. وقال أحمد الوكيل، رئيس اتحاد عام الغرف التجارية، إن المؤتمر رسالة للعالم أجمع عن مصر الحديثة، التي تصارع الزمن من أجل ثورة تشريعية وإجرائية، لتوفير مناخ حقيقى جاذب للاستثمار، لإيجاد فرص العمل المطلوبة، مؤكداً أن الاستثمار فى مصر اليوم سيكون وريح استثماراً فى المستقبل. وأشار إلى أنه على الرغم من الأزمة التى شهدها مصر فى السنوات الأخيرة وإثرها على الإهتتمات الخارجية، فإن الاتحاد تلقى الكثير من طلبات المستثمرين للاستفادة من المزايا النسبية التى تتمتع بها مصر من حيث العائد على الاستثمار الذى يعد الأعلى حالياً على المستوى العالمى، بالإضافة إلى اتجاه معظم المستثمرين بعصر التوسع فى مشروعاتهم الاستثمارية وزيادة طاقاتها الانتاجية للاستفادة من المزايا الكبيرة للسوق المصرية التى يصل حجمها حالياً لنحو ١,٦ مليار مستهلك بفضل الاتفاقات التجارية التى تربط مصر مع العديد من

إلى أنه تم الانتهاء من دراسات ٢٢ مشروعاً سيتم عرضها خلال أعمال المؤتمر. وحرص الدكتور خالد حنفى وزير التموين والتجارة الداخلية، على الربط بين مشكلة البطالة وضرورات جذب المزيد من الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل، مؤكداً أن المستثمر دائماً ما ينظر إلى المناخ القضائى وعدم وجود إجراءات معوقة فى فض المنازعات لضمان الحفاظ على استثماراته، مؤكداً أننا نحتاج إلى ثورة تشريعية وإجرائية لتحقيق العدالة الناجزة. وشدد هانى المسيرى محافظ الإسكندرية، على أن المناخ القضائى أحد أهم العناصر المؤثرة على فرص الاستثمار ولذا نحتاج إلى إنهاء الإجراءات سريعاً وبصورة ميسرة لتسريع الفصل فى المنازعات، وأشار الدكتور اسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية البحرية للنقل واللوجستيات، إلى أننا نتطلع لتحقيق التنمية الشاملة للدول العربية وهذا لن يكون إلا من خلال بنية ملائمة لجذب الاستثمارات، واستعرض المستشار جمال توفيق سرحان مساعد وزير العدل لشئون المحاكم المتخصصة التطورات التى شهدها المحاكم الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٨، وأشار صالح كامل رئيس الغرف الإسلامية والمجلس العام

فى رسالة طمأنة من الحكومة للعالم الخارجى حول الإجراءات التى تتخذها لتهيئة الاقتصاد لاستقبال الاستثمارات قبيل مؤتمر شرم الشيخ، أكد الوزراء المشاركون فى فعاليات مؤتمر المناخ القضائى الداعم للاستثمار، أن مصر ستشهد نهضة تشريعية وثورة فى الإجراءات القضائية. وكشف وزير العدل المستشار محفوظ صابر، أن الحكومة تسعى إلى تطوير المنظومة التشريعية لضمان سرعة الفصل فى القضايا وتحقيق العدالة وحماية الاستثمارات من خلال تطوير المحاكم الاقتصادية حفاظاً على حقوق المستثمرين والقضاء على الفساد، مشيراً إلى أن الحكومة حريصة على تحقيق نهضة تشريعية للوصول إلى الأهداف التنموية للحفاظ على معدلات النمو المستهدفة، جاء ذلك خلال افتتاحه المؤتمر نيابة عن المهندس إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء، الذى تنظمه وزارة العدل بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية. من جانبه أشار أشرف العربى وزير التخطيط، إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والأدارى، الذى تتبناه الحكومة يستهدف تهيئة المناخ ليكون داعماً للاستثمار وإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية لمواجهة التحديات الاقتصادية التى نواجهها، وقال إن آخر إحصاءات تشير إلى أن عدد العاطلين وصل إلى ٢,٧ مليون شخص، مما يؤكد أهمية مواجهة مشكلة البطالة من خلال توفير مليون فرصة عمل حقيقية ومنتجة كل عام، موضحاً أن القضاء، أحد العوامل الجاذبة وأشار الوزير بصفته مسئولاً عن التنمية الادارية، إلى أن هناك خطة شاملة للإصلاح الادارى تبتناها الحكومة لدعم المناخ الاستثمارى، مؤكداً أن المؤسسة القضائية سيكون لها نصيب وافر من هذه الخطة، خاصة فى مجال تطوير المحاكم وإجراءات التقاضى، وأكد الوزير أن المؤتمر الاقتصادى المقرر عقده الشهر المقبل فى شرم الشيخ، تم الاعداد له بشكل جيد وبمستوى يليق بعصر الحديثة والرؤية التنموية طويلة الأجل مشيراً



المناخ القضائي والاستثمار في أول مؤتمر اقتصادي بمحكمة إسكندرية

الإسكندرية – نسرين عبدالرحيم

وأشار المصدر إلى ضرورة وضع آليات تشريعية وقضائية ناجحة، وبناء منظومة قضائية جديدة لتحسين هذا المناخ غير المرغوب فيه، تتكون من قوانين موضوعية تعمل على تنظيم المعاملات التجارية والاستثمارية، وقوانين أخرى إجرائية لتسهيل سبل التقاضي أمام المحاكم. ويقام المؤتمر تحت رعاية المهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء وإشراف المستشار محفوظ صابر وزير العدل وبحضور مجموعة من الوزراء ورجال الدولة المعنيين بموضوع المؤتمر وكبار المستثمرين المصريين والعرب بالتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية والأكاديمية العربية. ويشارك بالمؤتمر عدد من رجال القضاء منهم المستشار الدكتور رفعت عبدالمجيد النائب الأسبق لرئيس محكمة النقض ورئيس الدائرة الأولى التجارية والاقتصادية والتحكيم والذي سيناقش «سرعة وتبسيط إجراءات التقاضي»، كما يشارك عدد من فقهاء القانون المصريين منهم الأستاذ الدكتور هشام صادق، العميد الأسبق لكلية الحقوق جامعة بيروت، الذي سيناقش التخلي عن الاختصاص القضائي الدولي.

تتظم محكمة اسكندرية الاقتصادية أول مؤتمر قضائي اقتصادي دولي بالإسكندرية تحت عنوان «المناخ القضائي الداعم للاستثمار» وقال مصدر قضائي أن السعي وراء زيادة الثقة لدى المستثمر في القضاء الوطني وهو ما جعل وزارة العدل تسند إلى محكمة الإسكندرية الاقتصادية تنظيم مؤتمر تحت عنوان «المناخ القضائي الداعم للاستثمار والذي يعد أول مؤتمر قضائي اقتصادي دولي في مصر بحضور عدد من القضاة في مصر والدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية بهدف وضع اطر علمية واجراءات عملية لإدارة العدالة في المنازعات الاقتصادية». وقال المصدر إنه في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وسوق الاستثمار كان لابد من توفير المناخ الذي يزيد من فرص الاستثمار ويشجع السوق الأجنبي على نقل الاستثمارات لمصر، لأن أول ما يهم المستثمر وهو ينتقل باستثماراته لبيئة جيدة هو المناخ القضائي الذي سيعمل في ظلّه من خلال طبيعة ذلك القضاء واجراءاته والمدة التي تستغرقها المنازعات أمامه.